

مسألة ١٥

٥٨٦

كتاب جمع الخواص في علمي الأضواء والنواطع

تصنيف سيدنا سوزنا وشجنا ومانا وبرا قاضي القضاة مفتي الشريعة
وامام الحقيقة ليوم المناواة ايد الله تعالى به سيف الحق ونضاه
شيخ الاسلام لسان الطلام وعلامة علماء المسلمين للاعلام وحيد
الدهر وفيد العصر حاج الدين ابو نصر عند الوهاب بن الشيخ
الامام القدوة المحقق ابو الحسن علي السبكي الانباري
الخرزنجي قاضي القضاة العرف امام الله وركته وليكن فيه
جنته والمسلمين اجمعين

المدني السبكي حياها الفرج بعد امساكها بدو مشق

في الايام ذي طلم كنت لخدمته في فواتحه المقدور ابي وقوي
وما كان لي الاصلاح لهجد واذ عينية لا مندفع بدو
وهيها ان يجوا الطلوم في شهاام دماء فشتي ككوع
منفوقه من هداها بجانها من تيشة اطرافها يدعوع



٥٨٦



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِعَدَّتِي ٥
 لِحَدِّكَ اللَّهُمَّ عَلَى عَمْرٍو بوزن محمد بازديا دها: ونصلي على نبيك
 محمد هادي الأمة ليرشادها: وعلى آله وصحبه ما قامت الظروف
 والستور لعيون الألفاظ مقام بياضها وسوادها: ونضع اليك
 في منع الموانع: عن إحمال جمع الجوامع: الآتي من فن الاصول
 بالقواعد القواطع: البالغ من الاحاطة بالأصلين مبلغ ذوي
 الحد والتعريف: الوارد من زها مائة مضاف منها لبروي وليز
 المحيط بزده ما في شرحي على المختصر والمهاج مع مزيد لتيز
 ويحصر في مقدمات وتب سبعة **اللام في المقدمات**
 اصول الفقه دلائل الفقه الاجالية وقيل معرفتها والاصول
 العاريف بها وبطرق استنادها ومستفيدها والفقه العلم بالاحكام الشرعية
 العلمية الملتب من ادلتها التفصيلية والحكم خطاب الله تعالى المتعلق
 بفعل المكلف من حيث انه مكلف ومن ثم لا حكم الا لله تعالى والحسن
 والبيع بمعنى سلامة الطبع ومناقرته وصفة الحال والنقص عقلي
 ويعني ترتب الدم عاجلا والعقاب اجلا شرعي خلافا للمعتزلة وشك

النعيم

وقف

النعيم واجب بالشرع لا العقل ولا حكم قبل الشرع بل الامر موقوف
 بلا ورويه وحلت العتلة العقل فان لم يقض فثالثها لهما الوقف عن
 الخطر والاباحة والصواب امتناع تكليف الغافل والمجاهر ولذا المذكور على
 الصحيح ولو على القتل فانم القاتل لا يثاب بنفسه ويتعلق الامر بالعدم
 تعلقا معنويا خلافا للمعتزلة فان اقتضى ليطاب الفعل تضا جازما
 فاجاب او غير جازم فندب او الترك جازما بتحريم او غير جازم بهي مخصوص
 فكذا هنا او غير مخصوص بخلاف الاولي والتخير فاباحة وان ورد
 شيئا وشرطا ومانعا وصحيا وناشدا فوضع وقد عرفت حدودها
 والفرص والواجب مترادفان خلافا لابي حنيفة وهي لفظي
 والندوب والسحب التطوع والسنة مترادفة خلافا لبعض اصحابنا
 ولفظي ولا يجب بالشرع خلافا لابي حنيفة ووجوب اتمام الحج
 لان نفيه لفرضه نية وثقافة وغيرها والسبب ما يضاف الحكم الوجودي
 الطاهر المنضبط العرف يقضي الحكم كالأبوة في القصاص والصحة
 موافقة ذي الوجهين الشرع وقيل في العيادة استفاضة القضاء وبجة
 العقد ترتب اثره والعيادة اجزاها أي كفاية فاب سقوط التعبد

في منع الموانع عن إحمال جمع الجوامع الآتي من فن الاصول
 بالقواعد القواطع البالغ من الاحاطة بالأصلين مبلغ ذوي
 الحد والتعريف الوارد من زها مائة مضاف منها لبروي وليز
 المحيط بزده ما في شرحي على المختصر والمهاج مع مزيد لتيز
 ويحصر في مقدمات وتب سبعة اللام في المقدمات
 اصول الفقه دلائل الفقه الاجالية وقيل معرفتها والاصول
 العاريف بها وبطرق استنادها ومستفيدها والفقه العلم بالاحكام الشرعية
 العلمية الملتب من ادلتها التفصيلية والحكم خطاب الله تعالى المتعلق
 بفعل المكلف من حيث انه مكلف ومن ثم لا حكم الا لله تعالى والحسن
 والبيع بمعنى سلامة الطبع ومناقرته وصفة الحال والنقص عقلي
 ويعني ترتب الدم عاجلا والعقاب اجلا شرعي خلافا للمعتزلة وشك

وقبل استنطاق القضاء ويختص بالأجزاء بالطلب وقيل بالواجب ويقالها
البطلان وهو الفساد خلافاً لابي حنيفة والأدأ يفعل يعيى وقيل
لما دخل وقته قبل خروجه والمودى ما فعل والوقت الزمان
المقدر له شرعاً مطلقاً والقضاء فعل قيل يعيى ما خرج وقت
أدائه استدراكاً لما سبق له مقتضى للفعل مطلقاً والمقتضى المنعك
والإعادة فعله في وقت الأداة قيل لخليل وقيل العذر والصلاة
المكررة معادة وحكم الشرعي ان تغتبر في سهولة العذر مع قيام السبب
للحكم الأصلي فرخصة كابل الميتة والقصر والسلم وقطر مسافر لا يجده
الصوم واجباً ومندوباً ومباحاً وخلاف الأدي والافرية والدليل
نما يمكن التوصل به في النظر فيه الى المطلوب خبري واختلفنا
هل العلم عقبه ملبس واكد اجماع المايغ ويقال المطرد المنعكس
واللام في الأزل قيل لا يسمي خطاً باوقيل لا يتوقع والنظر الفيد
المودي الى علم اوطن والإدراك بلا حكم تصور واحكم تصديق
واجازمه الذي لا يقبل التغير علم والقابل اعتقاد صحيح ان طابق
فاسد ان لم يطابق وغير الجازم طن ووهم وشك لأنه راجح او مرجوح

أوساوي والعلم قال الإمام ضروري ثم قال هو حكم الذهن الجازم
المطابق لموجب وقيل ضروري فلا يجد وقال إمام الحرمين عيسى فالرأي
الامسالك عن تعريفه ثم قال المحققون لا يتفاوت وإنما التفاوت
بشيء التعلقات والجهل انتفا العلم بالمقصود وقيل تصور العلوم
على خلاف هيبته والسهو الذهوك عن العلوم **مسألة**
الحسن المأذون واجباً ومندوباً ومباحاً وقيل يفعل غير المكلف
والبيع النهي عنه ولو بالعموم فدخل خلاف الأدي وقال إمام الحرمين
ليس المكروه بيحاً ولا حسناً **مسألة** جازم الشرك ليس بواجب وقال
أكثر الفقهاء يجب الصوم على كافيض والمريض والمسافر وقيل المسافر
دونهما وقال الإمام عليه أحد الشهرين واختلف لفظي وفي كون
الندوب مأموراً بخلاف الأصح ليس مكلفاً بل ولذا المباح ومن شمر
كان التعليف الزام بما فيه كلفة لا طلبه خلافاً للقاضي والأصح ان
المباح ليس بجيبس للواجب وأنه غير مأمور به من حيث هو
واختلف لفظي وان الإباحة حكم شرعي وان الوجوب إذ الشيخ
يلقي الجواز اي عدم اكراه وقيل الاستحباب **مسألة** الأمر بواجب

من اشيا يوجب واحد الا بعينه وقيل الله ويسقط بواجب وقيل الواجب
معين فان فعل غيره سقط وقيل هو ما يختار الملق فان فعل الله
فقبل الواجب اعلاها وان تركها فقبل يعاقب على ذنابها ويجوز
تحريم واحد لا بعينه خلافا للمعتزلة وهو كالحير وقيل لم ترد به
اللفظة **مسئلة** فرض الغاية مهتم يقصد حصوله من غير نظر بالذات
للمفعول وزعمه الاستاذ واما الحرميين وابوه افضل من العين وهو
علي البعض وناقلا للامام لا اله الا الله خلافا للشيخ للامام واليهود والمخاند
البعض منهم وقيل معين عند الله وقيل من قام به وتعيين
بالشروع على الاصح وسنة الغاية لفرضه **مسئلة** الاكثر ان
جميع وقت الطلح جواز او نحوه وقت لا ذابيه ولا يجب على المؤخر
العزم على الامتثال خلافا للقوم وقيل الاول فان اخرج نقصا
وقيل الاخر فان قدم تعجيل والحقيقة ما اتصل به الادامين
الوقت والا فالأخير والرخي ان قدم وقع واجبا بشرط بقايد
مكلفا ومن اخرج مع طين الموت عصا فان عاش وتعدله فاجهور
أدا والقاضيان ابوبكر والحسين قضا ومن اخرج مع طين

للمسئلة فالصحيح

قال الصحيح لا يعصي بخلاف ما وقته العزم فالحج **مسئلة** المقدور
الذي لا يتم الواجب المطلق الا به وفاقا للاكثر وثالثها ان كان
سببا كالتار للاخراق وقال امام الحرميين ان كان شرطا شرعا
لا عقليا او عاديا فلو تعدر ترك المحرم الا بترك غيره وجب او اختلطت
منكوحة باجنبية حرمتا وطلق معية ثم نسيها **مسئلة** مطلق
الامر لا يتناول المرفوع خلافا للحنفية فلا يصح الصلاة في الاوقات
المكروهة وان كان كراهة تنزيه وهو الصحيح اما الواجب بالشخص
له جفتان كالصلاة في الغصوب فالجهور نصح ولا يثاب وقيل يثاب
والقاضي والامام لا يصح ويسقط الطلب عندها واحمد لا صحة
ولا سقوط وانما خرج من الغصوب باي ايات يوجب وقال ابوهاشم
بحرام وقال امام الحرميين من ترك في المعصية مع انقطاع تطييف
التهي وهو دقيق والساقط على جرح يقتله ان استمر وغيره
فان لم يستمر قبل يستمر وقيل يتخير وقال امام الحرميين
لا حكم فيه وتوقف الغزالي **مسئلة** يجوز التطييف بالمحال
مطلقا ومنع اكثر المعتزلة والشيخ ابوحامد والغزالي ومن دقيق العيد

لَمَّا رَفَعَ وَفَاقًا لِلشَّاهِدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **مَسْئَلَةٌ** لِنَسَخِ وَاقِعَ عِنْدَ كُلِّ الْمُسْلِمِينَ
وَسَاءَهُ أَبُو مُسْلِمٍ الْأَصْنَهَائِيَّ فَخِصِيصًا فِقِيلَ خَالَفَ فَخَالَفَ لَفِظِي
وَالْمُخْتَارُ أَنْ يَنْسَخَ حُكْمَ الْأَصْلِ لِإِبْتِغَاءِ مَعَهُ حُكْمِ الْفَرَعِ وَأَنَّ ذَلِكَ
شَرْعِيٌّ يَتَّبِعُ نَسَخَ وَمَنْعَ وَالْفَرَائِي نَسَخَ جَمِيعَ التَّكْلِيفِ وَالْمَعْرُوفِ
لِنَسَخِ وَجُوبِ الْعَرْفَةِ وَالْإِجْمَاعِ عَلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ وَالْمُخْتَارُ أَنَّ النَّاسِخَ
فَقِيلَ تَبْلِيغُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأُمَّةَ لَا يَثْبُتُ فِي حَقِّهِمْ وَقِيلَ
يُثْبِتُ بَعْضُ الْأَسْتِقْرَارِ فِي الذِّمَّةِ لِأَلَا يُمْتَنَالُ أَمَّا التَّرَاوُحُ عَلَى النَّصْرِ
فَلَيْسَتْ بِنَسَخٍ خِلَافًا لِلْخَفِيَّةِ وَمَتَارُ هَلْ رَفَعَتْ وَالِإِجْمَاعُ الْمَأْخُذُ عَوْدُ
الْأَقْوَالِ الْمُفْصَلَةِ وَالْفُرُوعِ الْمُنْتَبَهَةِ وَكَذَا خِلَافٌ فِي جُزْءِ الْعِبَادَةِ
أَوْ شَرْطِهَا **خَاتَمَةٌ** يَتَّبِعُ النَّاسِخَ بِتَأْخِيرِهِ وَطَرِيقُ الْعِلْمِ بِتَأْخِيرِهِ
الْإِجْمَاعُ أَوْ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا نَسَخٌ أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ
أَوْلَتْ نَهَيْتُ عَنْ لَذِي فَانْعَلُوهُ أَوْ النَّصْرُ عَلَى خِلَافِ الْأَدْلَى
أَوْ قَوْلِ الرَّاوي هَذَا سَابِقٌ وَلَا مَوْافَقَةٌ وَلَا أَثَرٌ لِمَوْافَقَةِ أَحَدٍ
النَّصْرُ لِلْأَصْلِ وَثَبُوتُ أَحَدِ الْأَشْيَاءِ فِي الْمَخْفِ وَتَأْخِيرُ إِسْلَامِ
الرَّاوي وَقَوْلُهُ هَذَا نَسَخٌ لَا النَّاسِخُ خِلَافًا لِلرَّاعِيهَا

العبد

الكتاب الثاني في السنة وهي أقوال محمد صلى الله عليه وسلم
وَأفعالهم الإنبيا عليهم الصلاة والسلام معصومون لا يقدر
عنهم ذنب ولو ضيعت سمهوا وفاقًا للاستاذ والشهريستاني وعباس
والشيخ الأريام فادن لا يقدر محمد صلى الله عليه وسلم أحدًا على
باطل وسكوتة بلا سبب ولو غير مستبشر على الفعل مطلقًا وقيل
الأفعال من لغويها الأفعال وقيل الأفعال ولو منافقًا وقيل
الأفعال غير المناق دليل الجواز للفاعل ولذا الغم خلافًا
للقاضي ومعه غير محرم للخصم وغير مكره للمندقة وما كان
جليلًا أو بيانًا أو مخصصًا به فواجب أن يتردد بين الحبيبي والشرعي
كالجركبات تردد وما سواه أن علت صفتها فأمته مثله في
الأصح وتعلم بعضه وتسوية به علوم أجمعه ووقوعه بيانًا أو
امتثالًا لدال على وجوب أو نهي أو إباحة وتخص الوجوب
أما زاته كالصلاة بالادان وكونه ممنوعًا لولم يجب كالحج والتب
مجرد قصد القرية وهو كثير وإن جهلت بل الوجوب وقيل
للتب وقيل للإباحة وقيل بالوقف في الدل في الأولين مطلقًا

ان عذاب القبر وسؤال الملكين والخشوع والصلوات والميراث حق والجنة
والنار مخلوقتان اليوم وتجب على الناس نصب امام ولو مفصلا ولا يجي
على الرب سبحانه وشي والعاذ للجسماني بعد الاغدام حق وتعتقد ان
خير الامة بعد نبيها محمد صلى الله عليه وسلم خليفته ابو بكر فمرو عثمان
ثعمان وعلي فعزل لعراة المؤمنين رضي الله عنهم وبراة عائشة من ذلك
ما قد فت به وغسلك عما جرى بين الصحابة ورا الكلد ماجورين وان الشافعي
ومالك وابي حنيفة والشافعيين وحمد والاوزاعي والشافعي وداود وسائر
اية المسلمين علي هدايتهم وان ابا الحسن علي بن سماعيل الاسعري امام
في السنة مقدم وان طريق الشيخ الحنيد وصحبه طريق مقوم ومجال لا يضر
جمله وتنفع معرفته الاصح ان وجود الشيء عينه وقال كثير مناعية
فعل الاصح العدم ليس بشي ولا ذات ولا ثابت وكذا على الاعراب منهم
وان الاشم المسمي وان اسماء الله سبحانه وتعالى توقيفية وان المرء يقول
انما مومن ان شاء الله تعالى خوفا من سوء الحاتمة والعباد بالله تعالى اشكا
في الحاك وان ملاذ الكافر سندر ارج وان المشار اليه بانا الهيكل المخصوص
وان الجوهر الفرد وهو الجزء الذي لا يجزئ ثابت وانه لا حال اى واسطة

بين

بين الوجود والعدم خلافا للقاضي وامام الحرمين وان النسب
والاضافات امور اعتبارية ذهنية لا وجودية وان العرض لا يقوم
بالعرض ولا يستقي زمانين ولا يحل محلين وان المشايخ لا يجتمعان بالصددين
بخلاف الخلائق اما النقيضان فلا يجتمعان ولا يرتفعان وان احد طرفي
الملك ليس اولى وان الباقي محتاج الى السبب وينبغي علي ان عبلة
احتياج الاثر الى الموتر الامكان او الحدوث اوها جبر اعلة او الامكان
لشرط الحدوث وهي اقوال والمكان قبل السطح الباطن كما وي الماش
للسطح الظاهر من المحوي وقيل بعد موجود يتفد فيه الجسم وقيل
بعد مفروض والبعد انحلا والخلار جابر والمد منه كون الجسمين
لا يماسان ولا بينهما ما يماسها وان كان قيل جوهر ليس لجسم ولا جسماني
وقيل فلك معدل النهار وقيل عرض وقيل حركة معدل النهار
وقيل مقدار الحركة والمختار مقارنة متحد دمنق هوام لتجدد معلوم
ازالة للايهام ويمتنع تد اخل لا جسمان وخلق الجوهر عن جميع الاعراض
والجوهر غير مركب من الاعراض والابعاد متناهية واللذة حصرة
الامام والشيخ الامام في العارف وقال بن زكريا هي اخلص من الامر

وقيل ذرأك للآلئم والحق ان الادراك ملزومها ويقابلها
الآلئم وما تصور العقل اما واجب او متبوع او ممكن لان ذاته
اما ان تقتضي وجوده في الخارج او عدمه او لا تقتضي شيئا **خاصة**
اول الواجبات العرفية وقال الاستاذ النظر المودى اليها والقاضي
اول النظر وان فورك في مام الحرمين القصد المودى الى النظر
وذو النفس الابية يربا بها عن بنفسها الا هو ورجح الى معاليتها
ومن عرف ربه تصور تبعيدته وتفرقه في حق ونجى فاصغى الى الاخر
والنبي فانك واجتنب فاجبه حوله فان شغفه وبصره وبه التي
ببطش بها واتخذ في ليلان سالة اعطاه وان استعاد به اعاده ودر في
الهمة لا يبالي في جهل فرق جهل الجاهلين ويدخل تحت ريقه المارقين
فدونك صلاحا او فسادا او رضا او سخطا او قربا او بعدا وسعادة
او شقاوة ولغيا او حجيما واذا خطر لك لفرق بالشرع فان كان
ماورا فبادر فانه من الرحمن فان خشيت وقوعه لا ايقاعه
على صفة منهية فلا عليك واحتياح استغفارا الى استغفار لا يوجب
ترك الاستغفار ومن ثم قال الشهروردي اعلم وان خفت

العجز

الحجبت مستغفرا منه وان كان منيها فاليك فانه من الشيطان
فان ملكك فاستغفر وحديث النفس ما لم تتكلم او تعمل والهم
معقوران فان لم تطعد الامارة فجاهد هان فان فعلت ففان
لم تتلع لا مستلذا اذ اوسيل فتدكر هاديم اللذات ونجاة الموت
والقوامة اول قوط فحفت ممت ربك واذا لم سبعة حمته واغرض التوبة
ومحاسنها وهي الندم وتحقق بالافلاح والارستغفار وعزم ان
لا يعود وتدارك تمكن التدارك وصرح ولو بعد بقض عن ذنب
ولو صغيرا مع الاضرار على خير ولو كبير اعين الجمهور وان
شكك اما مورام منهية فاستبكت ومن ثم قال الجويني في المتوضي
يشك الغسل ثالثة اواربعه لا يغسل وهل واقع بقدره الله تعالى
وارادته هو خالف كتب العبد قدر له قدره هي استطاعته
تصاح للكسب لا للابداع فالله تعالى خالق غير مملتسب والعبد مملتسب
غير خالق ومن ثم الصحيح ان القدر لا تصاح للمضدين وان العبد
صفة وجودية يقابل القدر تقابل المضدين لا العدم والمملكة
ورجح قوم التوكل واخرون الاركتساب وبالك الاختلاف باختلاف

الناس وقصو المختار ومن ثم قيل ارادة التجريد مع داعية الاسباب
 شهوة خفية وسلوك الاسباب مع داعية التجريد الحطاط عن
 الذرورة العلية وقد باي الشيطان باطراح جانب الله تعالى
 في صورة الاسباب او بالتمثيل والتماهي في صورة التوكل والموثق
 بحث عن هذين وتعلم انه لا يكون الا ما يريد ولا يفتعنا عنها
 بذلك الا ان يريد سبحانه وتعالى وقد تم جمع الجوامع
 علماء المشيخ كلامه اذ انما صاهه الاي بن احماس المحاسن
 بما ينظر الاعشى ومحوها جموعا وموضوعا لا مقطوعا فضلا
 ولا تمنوعا ومرفوعا عن مهم الثواب مدفوعا فعليك بحفظ عبادته
 لاسيما خالف بها غيره واياك ان تبادر بانكار قبل التامل والفكرة
 وان تظن انك اختصاره في كل ذرة ذرة فتراد ذكر الأدلة
 في بعض الاحيان اما لكونها مقتررة في مشاهد اللب على وجه
 لا بين او غيرية او غير ذلك بما يستخرج النظر المبين وما افصحنا
 بذكر ارباب الاقوال فحسبه الغني تطويلا يودي الى الملل
 وما ذكر انا انما فعل ذلك لغرض تحرك له الهمم العواك وتعاليم

القول

القول مشهورا عن بن دناة او كان قد عري اليه على الهم
 سواه او غير ذلك مما يظهرون التامل لمن استعمل قواه بحيث انا
 جازموت بان اختصار هذا الكتاب متعذر ووروم النقصان
 منه متعسر اللهم الا ان باي حل مبدا مبدا مبدد قد نرك
 مختصرا بانواع المحاميد حقيقا واصناف المحاسن خليقا جعلنا الله
 به من الذين اكرمهم من النبيين والصدقيين والشهداء والصالحين
 وحسن اوليك زينقا **هذا اخراج الجوامع والله اعلم والله**
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وجميع آل بيته وصحبه
 علقه لنفسه ثم لمن شانه الله بعبده اذل عبدا لله وافقرهم اليه الله محمد بن علي بن
 ابن علي بن عبد الرحمن الفخراني عرف الله له ولوالده ولبن ورافيه ودعاه له وطالعه
 ولاير الملبس والملك الاحياء منهم واللغات بالحج الدعوات وكان الفراغ من تعليقه
 يوم الاربعاء المبارك سابع شهر رجب الفري شهر سنة تسعة وثمانين وسبعمائة فصار
 لي بستر علينا بالعلم الشريف وان ينعها به وان يجعلنا العلمين ان يوصيها بحج
 ورضا ما ذاك الال والالام
 ليله ثامن عشر من شهر رجب سنة تسع مائة وثمانين من الهجرة النبوية ما دام المحرك

وسمى هذا الكتاب